

موقف بريطانيا من قضية كرد العراق وفقاً لمعاهدة لوزان ١٩٢٣ وتوقيع اتفاقية الحدود العراقية التركية ١٩٢٦ وملحقاتها

أ. د. صلاح أحمد هريدي علي
قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة دمنهور - مصر

الملخص:

في أعقاب الحرب العالمية الأولى عقد مؤتمر لوزان أولى جلساته في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٢ بحضور ممثلين عن تركيا وإنجلترا وفرنسا وغيرهم من الدول لمناقشة العديد من القضايا العالقة من الحرب، وكانت الحدود التركية أحد المواضيع الهامة التي كانت مطروحة على طاولة المفاوضات. وكان لدى الوفد التركي في المؤتمر تعليمات بتعديل الحدود مع سوريا وعدم التخلي عن الموصل، ومنع إقامة دولة أرمنية وأى حكم ذاتي للأكراد. وكانت بريطانيا معنية بموضوع الموصل بشكل كبير.

وقعت اتفاقية لوزان في ٢٤ يولية ١٩٢٣، وتضمنت حلولاً لمعظم المسائل المطروحة، ولكن قضية الموصل ظلت عالقة لمفاوضات ثنائية لاحقة بين تركيا وبريطانيا. ولذلك انتقلت قضية الموصل للنقاش في عصبة الأمم، وشكلت العصبة هيئة استقصاء انتهت من أعمالها في يولية ١٩٢٥ ووجدت اللجنة أن أهالي الموصل لا يريدون الانضمام لا إلى تركيا أو إلى العراق، ولكن حتى لا ينقسموا بين أكثر من جبهة فهم طلبوا الانضمام إلى العراق. ولقد استفادت بريطانيا من تقرير اللجنة فدخلت في مفاوضات مع تركيا بمشاركة حكومة بغداد، وانتهت المفاوضات في أنقرة إلى اتفاقية عرفت باسم اتفاقية الحدود التركية - العراقية وحسن الجوار بتاريخ ٥ يونية ١٩٢٦. ولقد نصت الاتفاقية في المادة (١٧) منها أنها قابلة للمراجعة كل عشر سنوات، على أن يخبر الطرف الآخر بذلك قبل سنتين من انتهاء العشر سنوات.

تم النظر في المعاهدة مرتين، الأولى في ٨ ديسمبر ١٩٣٦، والمرة الثانية في ٢٩ مارس ١٩٤٦ وتم توقيع معاهدة بديلة باسم معاهدة "الصدافة وحسن الجوار"، وتم التأكيد فيها على التعاون

بين الطرفين لمواجهة أية تهديدات يمكن أن تقوم بها عصابات مسلحة أو أشخاص ضمن أمن البلد الآخر، واتخاذ كل ما يلزم من تدابير رادعة.

ولقد شهدت تلك الاتفاقيات تجاوزات من الجانب التركي في حق الجانب العراقي بحجة مطاردة عصابات مسلحة داخل العراق وذلك في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، كما إدعى الجانب التركي في عام ٢٠١٦ أن لها الحق في دخول العراق لضرب كل ما يهدد أمنها وفقاً للاتفاقية ذاتها.

وستتناول الدراسة تتبع الموقف البريطاني من اتفاقيات الحدود العراقية/ التركية في أعقاب اتفاقية لوزان، وتأثير تلك الاتفاقيات على أوضاع الكرد والحالة الأمنية في كردستان العراق.

تتناول هذه الدراسة، موقف بريطانيا من قضية أكراد العراق، وفقاً لمعاهدة لوزان، وتوقيع اتفاقية الحدود العراقية ١٩٢٦ وملحقاتها.

وبمعني أوضح نتائج الاتفاقيتين علي أكراد العراق فكان لابد من التعرض للظروف الدولية التي أدت إلي عقد هذه المعاهدة والاتفاقات التي سبقت ذلك، مع الإشارة إلي العوامل التي مرت بها ولاية الموصل وعوامل الحاقها بالعراق العربي، وكان من نتائجها احتلال وتقسيم كردستان.

الكلمات الدالة: بريطانيا، العراق، الحدود، تركيا، الكرد.

عوامل الحاق ولاية الموصل (كردستان الجنوبية) بالعراق العربي والحاقها بولايي بغداد والبصرة^(١) فهي علي النحو التالي:-

١- عامل النفط

تنبه الانجليز بذلك منذ القرن التاسع عشر، وأخفوا ذلك عن فرنسا التي حصلت علي الموصل وفقاً لاتفاق سايكس/ بيكو ١٩١٦، وتم ابعادها (فرنسا) عن المساهمة في شركة النفط التركية TPC وأبعدت المانيا نتيجة لهزيمتها^(٢) واحتلت بريطانيا مدينة الموصل بعد عدة أيام من التوقيع علي هدنة مودورس (٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨) التي انتهت حالة الحرب بين بريطانيا وحلفائها من جهة والدولة العثمانية من جهة أخرى^(٣) وأقنعت فرنسا بالتخلي نظير حصولها علي حصص من عائد بترول الموصل ٢٥٪ وأيضاً الولايات المتحدة الأمريكية التي حضرت مؤتمر لوزان كمراقب وتركيا حصصاً مماثلة ولكنها رفضت ذلك^(٤).

٢- الموقع الجيوبولوتيكي للموصل

إن أضرار الإنجليز علي هذه المنطقة يرجع لأهميتها الإقتصادية كونها منطقة نفطية، وإلي أهمية هذا الموقع الاستراتيجي، ونظر الإنجليز لأهمية هذا الموقع ليكون حاجزاً مهماً أمام تقدم الروس والقفقازيين، وحاجزاً عظيماً بين الميزوبوتاميا العربية والقوقاز السياسية والقفقازية. وهم خير من يقومون بهذه المهمة للحفاظ علي مصالح الانجليز في المنطقة، كما أن التنوع الاثني للمنطقة كان له دور في هذا الإلحاق، لوقوع ولاية الموصل في موقع القلب بالنسبة لبلاد الشام وبغداد وبلاد الفارس وتركيا.

أدي ذلك لتكوين دولة عربية بواسطة الإنجليز من ولايتي بغداد والبصرة، ولعدم ثقة الإنجليز المطلقة بالعرب من جهة والطبيعة الجيو- سياسية لهذه الدولة التي لم تكتمل مقوماتها من الناحية الاقتصادية^(٥).

٣- التنوع المذهبي

يشكل الشيعة العرب القاطنون أربعة أضعاف العرب السنة، ويقطنون معظم مدن الجنوب العراقي، كما أن عدداً كبيراً يقطنون مدن الوسط وخاصة بغداد.

وقد لاقى الانجليز مرارة الهزيمة علي يد الشيعة في معركة الكوت عام ١٩١٥ مثلما لاقت الهزيمة علي يد الأكراد، وخسر الانجليز ٩٨٠٠٠ قتيلاً عند احتلالهم مدينة بغداد. وتعرض المدافعين الاتحاديين العثمانيين والذين كانوا يعتبرون الشيعة مواطنين غير عثمانيين.

أما العرب السنة فكونهم أقلية سكانية مقابل الشيعة فإنهم كانوا ينحازون إلي حاكم بلادهم دائماً مما سهل للإنجليز قبولهم بفيصل بن الحسين (الغير عراقي) ملكاً لبلادهم وبالتالي ارضائهم بأن السياسة الخارجية والثروة النفطية بيد الانجليز حسب اقتراح المندوب السامي في العراق السير برسي كوكس.

كان الانجليز يعلمون أن عدد العرب الشيعة هو أربعة أضعاف العرب السنة ويرتبطون بالإيرانيين ارتباطاً عميقاً ووثيقاً.

والانجليز كقوة امبريالية كانوا يرون أن هناك مشكلة مذهبية كامنة في نفوس الشعوب العراقية وذلك للتوازن السكاني الغير متوازن بينهم إذ أن السنة العرب لا يشكلون سوى ١٥٪ من مجموع السكان العرب، وهذه النسبة لا تؤهلهم للحفاظ علي المصالح البريطانية أمام الشيعة

والأكراد، لهذا تبني ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية فكرة التوازن المذهبي القومي الكردي - العربي (السني - الشيعي) وجمعهم في دولة واحدة. وعلي هذا الأساس المذهبي أصبح سكان ولاية الموصل الذين يشكلون ٢٨٪ من مجموع سكان العراق جزءاً مسانداً للعرب السنة في الوسط، أصبحت بلادهم جزءاً من العراق العربي.

وجمع الإنجليز العرب الشيعة والأكراد في ولاية الموصل لتحقيق رغباتهم^(٦).

أولاً : العوامل الداخلية

كان الإنجليز يرون ضرورة منح الأكراد الحكم الذاتي كأقل تقدير لهم. وقبل أن ينصب الملك فيصل علي العراق ملكاً، اعترفوا بالشيخ محمود حكمداراً لكردستان^(٧).

وبدأت الشكوك تراود الأوساط الرسمية البريطانية في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩١٨ حول جدوي تعيين الشيخ محمود البرزنجي حاكماً عاماً علي كردستان من قبل بريطانيا لزيادة وتعاضل هيئته ونفوذه، إذ لم يكن سجله وتاريخه في عهد الاتراك يبعث علي الثقة فكان في ثورة مستمرة ضد الحكم العثماني، وكان الهمس في نفس الوقت يدور بأن أهالي السليمانية قد عانوا خلال العهد العثماني كثيراً من الظلم والإستبداد علي أيدي زعمائهم وسادتهم أكثر مما عانوا علي أيدي الموظفين الأتراك العثمانيين، فإن القضية التي يواجهها البريطانيون وقتها، هي قضية السياسة العملية، إذ أن نفوذ الشيخ محمود مازال قائماً ويتعاظم بشكل أكبر وأكثر من قبل، ويدون التعاون التام والمساعدة التي كان من الضروري، تخصيص ووضع حامية عسكرية هنا إذ لم يكن ذلك ممكناً في ذلك الوقت^(٨)، وأدركت بريطانيا أبعاد السياسة التركية تجاه الأكراد والتي أثارت مخاوفها وقررت وزارة المستعمرات السماح لقيام حكومة أهلية كردية جديدة بقيادة الشيخ محمود خريف ١٩٢٢ أملاً في احباط مساعي تركيا، لتعزيز نفوذها في كردستان الجنوبية، في نفس الوقت أخبرت تركيا أنهم علي استعداد للاعتراف بسيطرتهم علي كردستان الشمالية مقابل حماية الأقليات المسيحية ورفضت تركيا ذلك^(٩).

ثانياً : دعم انفصال وإستقلال الأكراد

وقبل دراسة دعم انفصال وإستقلال الأكراد، لابد من التعرض لأثر الهزيمة العثمانية علي النشاط السياسي الكردي، والأسباب الخارجية والداخلية التي أدت إلي ذلك.

أما بالنسبة لأثر الهزيمة العثمانية علي النشاط السياسي الكردي، نجد أن الكرد شاركوا في الحرب عبثاً، إذ لم يكن لديهم أي هدف، وشاركوا فيها بسبب انخداعهم بتلك الفتاوي التي اعتبرت هذه الحرب جهاداً مقدساً، وقد رجعوا منها بخفي حنين، بل أنهم رجعوا منها وفي جعبتهم

خسارة عظيمة وضرر جسيم، كانوا أكثر شعوب الدولة العثمانية تضرراً من الحرب، فقد نالهم من القتل والتشريد، وفقد الممتلكات الشيء الكثير، لكنهم مع ذلك بقوا أوفياء للعثمانيين. وتشرد أثناء الحرب أكثر من سبعمائة ألف كردي، ومات أكثر من نصفهم، ومن بقي منعهم الأتراك من العودة إلى ديارهم^(١٠).

وبعد انتهاء الحرب علي أثر عقد هدنة مودرس في ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٨ بين العثمانيين والحلفاء، شعر الكرد والشعوب العثمانية الأخرى بوجود أفق أرحب امامهم إذ تطلّعوا إلى الاستقلال والحرية، وتنعم العرب وكثير من شعوب البلقان بالاستقلال، في حين بقي الكرد وحدهم محرومين من ذلك الحق المشروع، ليس هذا فحسب بل تم احتلال بلادهم بأجمعها وتعرضت لتغييرات جذرية، وطالهم القتل والإبادة الجماعية .

وبعد الحرب تهيأت وللمرة الثانية – الأرضية المناسبة والحرية بظهور الجمعيات والأحزاب السياسية، لاسيما بعد هزيمة الاتحاد والترقي، ومجيء حكومة معتدلة، فقد تأمل الكرد من مواصلتهم لطريق النضال في الحصول علي حقوقهم المشروعة^(١١).

وكانت هناك جملة من الأسباب الخارجية والداخلية أثرت في تنشيط الحياة السياسية والحزبية الكردية، أما الأسباب الخارجية فتتمثل في هزيمة الدولة العثمانية في الحرب وما تلاها من مظاهر العجز والضعف، التي منها انهيار النظام الإداري العثماني وانتصار الحلفاء الذين وعدوا بعض الشعوب العثمانية مثال : العرب والأرمن بتأسيس دول قومية مستقلة لهم، وبالأخص بعد إعلان الرئيس الأمريكي ويلسون في ٨ كانون الثاني / يناير ١٩١٨ بنوده الأربعة عشر، والتي جاء في البند الثاني عشر منها بصراحة ذكر تحرير الشعوب الواقعة

تحت حكم العثمانيين وحققهم في تقرير المصير، الشيء الذي زاد من أمل تلك الشعوب في الاستقلال وإعلان الاتفاقية البريطانية الفرنسية في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٨، والتي أعلن أن الهدف منها هو تحرير الشعوب الواقعة تحت حكم الأتراك واعطائهم حقوقهم، وتأسيس إدارات محلية علي أساس احترام إرادة تلك الشعوب.

كما انتشرت في أواخر سنة ١٩١٨ إشاعات قوية بأن دولة أرمنية مستقلة ستنشأ علي رقعة واسعة في شمال كردستان وهو ما أدى إلي تنشيط وإثارة الحركة السياسية الكردية أكثر^(١٢).

أما بالنسبة للعوامل الداخلية، فإن الحرب تسببت في ازدياد الاتصال المباشر بين السياسيين والمثقفين الكرد، وتبادلهم الآراء المختلفة، وبذلك سنحت لهم الفرصة لصقل مواهبهم السياسية والحزبية، وازدياد وعي الكرد بالظروف المحيطة بهم وبالعالم، وشعورهم بالسياسة

العنصرية للأتراك تجاههم، واطلاعهم على سياسة الحيل والدجل التي يتبعونها لخداعهم، والظروف الاقتصادية الصعبة التي يمرون بها، فضلاً عن التشريد والمآسي التي حلت بهم جراء الحرب، وتجمع قادة الكرد ثانية في استانبول، ودخولهم في المناقشات اليومية المتعلقة باستقلال كردستان في مجالهم، بعد كل ذلك من العوامل الداخلية التي أثرت في تنشيط الحياة السياسية والحزبية الكردية^(١٣).

ولمعالجة تداعيات الحرب انعقد مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩، وكان هذا المؤتمر دافعاً للكرد كي ينشطوا أكثر في عملهم السياسي ليوصلوا مطالبهم للمؤتمر عن طريق ممثلهم شريف باشا. بغية وضع علاج سياسي للقضية الكردية، وفي الوقت الذي كان المؤتمر منعقداً كان الوضع السياسي للجمعيات والأحزاب الكردية أكثر ازدهاراً من أي وقت آخر. وأعلن الحلفاء استعدادهم لعقد مؤتمر مع الدولة العثمانية، وكان المقدر أن يعقد ذلك المؤتمر في مدينة سيفر الفرنسية. وتحقق جزء من الآمال الكردية ووقعت الاتفاقية في ١٠ أغسطس / آب ١٩٢٠.

خضعت البنود (٦٢، ٦٣، ٦٤) من القسم الثالث لمعالجة المسألة الكردية، ومع أن تلك المواد كانت مجحفة بعض الشيء من ناحية تحديد أراضي كردستان إلا أنها تناولت المسألة بجرأة، وهي تعد أول وثيقة دولية اعترفت بحق الكرد في وطنهم كردستان، وهي بذلك دفعت بالحياة السياسية الكردية إلى الامام^(١٤).

وفي ذلك الوقت ظهرت الآراء المختلفة داخل الحركة التحريرية الكردية في الأوساط السياسية مما أدى إلى حدوث انشقاقات داخل الأحزاب السياسية الكردية، والنقطة المحورية لتلك الخلافات تمثلت في تحديد الموقف من الأتراك، وظهرت في أربع اتجاهات هي :

- ١- فريق طالب بالحكم الذاتي في ظل الدولة العثمانية، وتكون التركية هي اللغة الرسمية.
- ٢- طالب عدد من الكرد بتأسيس دولة تحت رعاية إيران، وكان شريف باشا مع هذا الاتجاه، وطالب بأن يرفرف علم إيران على كردستان أو أن تزين صورة شمس علم إيران، وقد تحدث شريف باشا بخصوص هذه المسألة مع وزير خارجية إيران (مشاور الممالك).
- ٣- النخبة الكردية المثقفة طالبت باستقلال كردستان.
- ٤- هناك من طالب بتأسيس كردستان مستقلة لها علمها الخاص بها، وتكون الكردية هي اللغة الرسمية فيها، علي أن تكون تحت رعاية بريطانيا، وكان عبد القادر مع هذا الرأي، لكنه أصبح يعادي بريطانيا^(١٥).

وكما يبدو واضحاً لم يتمكن الأكراد في تلك الآونة الحساسة التي خصصت لتقرير المصير من أن يتفقوا علي رأي واحد، وأن يكون لهم موقف موحد تجاه المتغيرات العالمية المستجدة^(١٦).

كيف نشأت الحركة القومية الكردية للاستقلال وإلي أي مدي كانت نتاجاً مصطنعاً للطموحات الشخصية للزعماء الأكراد والذين يرون في الحكم الذاتي الكردي فرصة لا تعوز لتحقيق مصالحهم الشخصية ؟

لا شك أن هذه الحركة كانت قوية في السليمانية في نفس الوقت، وكانت الحكومة البريطانية تُذكر قادة الحركة بأنها اذا ما قبلت بالمسؤولية علي كردستان فإنها ستفعل ذلك فقط علي أساس أن شعب كردستان وقادتهم الذين ينتخبونهم سيمثلون للأنظمة والمبادئ المطلوبة، لصيانة النظام وإدارة العدالة وضمان التقدم والتطور، ومن ناحية أخرى فإن الارتباط ببغداد كان يمليه عليه المنطق الجغرافي، وكانت أيضاً قضية تمليها السهولة في التعامل اليومي إن لم تكن بالضرورة^(١٧). وأهم من هذا كله أسس الحلفاء دولة كردية لمدة سنة واحدة بموجب معاهدة سيفر عام ١٩٢٠.

ويتضح من ذلك كله أن التقرب الإنجليزي للأكراد ليس إلا تكتيكياً للسيطرة علي زمام الأمور وخاصة من الكماليين الذين كانوا مدعمين من السوفيت وفرنسا وإيطاليا لمصلحة معينة.

وفي خضم هذه الأحداث كان الشيخ محمود مذبذباً ما بين السوفيت والأتراك والأمريكان، وأصبح لهم الأداة المنفذة لسياستهم وعندما أيقن الإنجليز أنه الشخص الغير مناسب وقع اختيارهم علي الشيخ طه الشمزيني ولم يقتنعوا به وأغتيل علي يد رضا شاه^(١٨).

معاهدة لوزان ١٩٢٣

بعد عشرين يوماً من اتفاقية مودانا، أعلن مصطفى كمال في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٢٢، إلغاء السلطنة مع الفصل بين السلطنة والخلافة، وفي ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر كان آخر سلطان عثماني، وحيد الدين السلطان محمد السادس يغادر استانبول متوجهاً إلي مالطة ومنها إلي سان ريمو الإيطالية، وفي ٣ من آذار / مارس ١٩٢٤، وافق البرلمان التركي علي إلغاء الخلافة، وتوفي في ٢٣ آب / أغسطس ١٩٤٤ عن عمر يناهز ال ٧٦ عاماً، ودفن في مدافن البقيع بالمدينة المنورة^(١٩).

واهملت معاهدة سيفر، وقسمت منطقة كردستان بعد هذه المعاهدة بين تركيا وإيران والعراق وسوريا والاتحاد السوفيتي، وأرادت بريطانيا تفتيت الدولة التركية إلى دويلات صغيرة، وشعرت فرنسا فيما بعد أن لويده قد خدعها، في مراسلات مكماهون / الحسين حول استقلال العرب، كما تلاعبت بالقضية الكردية، وضاعت مسودة الدولة الكردية بين معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان^(٢٠).

وعقدت اتفاقية بين بريطانيا والعراق في آب / أغسطس ١٩٢٢، وأكدت تبعية العراق لبريطانيا قانونياً. ونصت على أن تسترشد الحكومة العراقية بنصائح المندوب السامي البريطاني بشأن القضايا الدولية والمالية وأن تحتفظ بريطانيا بقواتها في العراق^(٢١).

وكانت معاهدة لوزان نتيجة مباشرة لما أحدثته مبادرة القائد التركي مصطفى كمال باشا - كمال أتاتورك - وانتصاراته الحاسمة ضد التدخل الأجنبي ومحاولة اقتسام تركيا بين دول الحلفاء. وعقد المؤتمر على فترتين الأولى من ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٢٢ إلى ٤ شباط / فبراير ١٩٢٣، والفترة الثانية من ٢٤ نيسان / أبريل إلى ٢٤ تموز / يوليو ١٩٢٣. وكان اللورد كريسطن وعصمت إينونو، هما الممثلين الرئيسيين عن بريطانيا وتركيا، بالإضافة إلى فرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا ويوغسلافيا. وفي حال تطرق المفاوضات إلى مسألة المضائق ستشارك روسيا وأوكرانيا وجورجيا، أما الولايات المتحدة الأمريكية فشاركت كمراقب.

كانت تركيا الدولة الوحيدة من بين الدول التي انهزمت في الحرب العالمية الأولى التي تتفاوض على مستقبلها عن طريق التفاوض وليس الإملاء والاذعان^(٢٢).

خاض الوفد التركي مع تنسيق دائم مع المركز في أنقرة مفاوضات صعبة تناولت كل شيء، كانت لدى الوفد التركي تعليمات بتعديل الحدود مع سوريا، وعدم التخلي عن الموصل، ومنع إقامة دولة أرمنية وأي حكم ذاتي للأكراد، وعدم التخلي عن الجزر القريبة جداً من السواحل التركية في بحر إيجة. كانت بريطانيا معنية أكثر شيء بالموصل والمضائق. فرنسا وإيطاليا كانتا متفاهمتان للوضع إذ حلت خلافاتها مع تركيا أثناء حرب التحرير الوطنية.

أما عن روسيا فكان مفاجئاً للغرب ممثلها تشيسيرين مفاجئاً للضرب، إذ دعا إلى عدم السماح بمرور سفن حربية عبرها سوى السفن الحربية التابعة لتركيا وأن تكون الرقابة على المضائق فقط بيد تركيا. لكن المفاجأة هذه المرة جاءت من الأتراك، الذين قبلوا بدعوة الغرب إلى تشكيل لجنة دولية للإشراف وإلى السماح بمرور كل السفن من أي دولة بما فيها العسكرية الممرور بالمضائق، والهدف من ذلك أن تركيا تريد أن تقوي من موقعها الدولي من خلال أن تكون ضمن المعسكر الغربي^(٢٣).

وطالبت بريطانيا بحدود تزيد عن تخوم ولاية الموصل الشمالية، في حين أن تركيا تطالب بإعادة ولاية الموصل أو كردستان العراق، وأعطى المؤتمر للدولتين فرصة قدرها تسعة أشهر، لعلهما يتوصلان خلالهما إلى تفاهم مباشر، فإن فشلتا في الاتفاق، يحال موضوع النزاع إلى عصبة الأمم. وفي غضون هذه المدة يبقى الوضع الراهن على حالة ويحترمة الجانبان، ويتعهد الطرفان بعدم أحداث أي تغيير في هذا الوضع بحركات عسكرية أو غيرها^(٢٤).

ولجأ الوفد التركي في المؤتمر إلى المراوغة بعد أن اقتنع بأن شن هجوم كلامي على الوفد البريطاني لن يعيد له الموصل، فعرض رضا نور بك رئيس الوفد التركي على كيرزون وزير خارجية بريطانيا، استعداد تركيا قطع علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، إذا ما وافق الإنجليز إعادة الموصل لتركيا، وكان الجواب إن ضياع الموصل يجبر وراءه ضياع بغداد والعراق كله والفشل النهائي لسياسة بريطانيا في الشرق^(٢٥).

عندما بدأت محادثات للسلام في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٢٢ أعلن النظام الكمالي في تركيا أنه لم يعد نفسه ملتزماً بشروط معاهدة سيفر (الموقعة في آب / أغسطس ١٩٢٠) وبالتالي فهو يطالب بكل ولاية الموصل حتى جبل حمرين لشمال العراق في حين كانت بريطانيا تطالب نيابة عن العراق بكل ولاية الموصل. وبنت تركيا مطالبها لولاية الموصل على عدة أسباب أو أسس:-

١- العراق: زعمت الحكومة التركية أن العرب أقلية بسيطة في المنطقة وأن الكرد والأتراك غير منفصلين عرقياً

٢- السبب الاقتصادي: قال الأتراك إن معظم تجارة المنطقة المتنازع عليها هي مع - الأناضول (شرق تركيا).

٣- قانونياً: ادعى الأتراك بأن الولاية احتلتها بريطانيا بطريقة غير قانونية بعد هدنة مدروس Mudros بين قوات الحلفاء والامبراطورية العثمانية .

٤- حق تقرير المصير زعم الأتراك أن السكان اختاروا الانضمام إلى تركيا^(٢٦).
وفي ١٤ كانون الأول / ديسمبر طعن كيرزون في صحة كل واحد من هذه الأسباب التي بنت تركيا ادعائها بقوله :

- ١- من الناحية العرقية: فالغالبية العظمى من السكان في هذه المنطقة من الكرد الذين هم من اصل هندو أوروبي يختلف أساساً عن العنصر أورال التايك (من آسيا الوسطى).
- ٢- أغلب تجارة ومعاملات المنطقة مع العراق وليست مع الأناضول كما ادعى الأتراك.
- ٣- قانونياً: قد عهد إلى بريطانيا مسؤولية انتداب العراق من قبل عصبة الأمم.

٤- الثورات الكردية المتكررة في القرن التاسع عشر وحتى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وكذلك فترة ما بعد الحرب مباشرة، كلها توحى بوضوح إلى أن الكرد غير راضين أن يكونوا جزءاً من تركيا^(٢٧).

فقد كانت نتيجة معاهدة ١٩٢٣ أنها قسمت دولة العراق التي وضعت تحت الانتداب البريطاني إلى ثلاث ولايات عثمانية هي ولاية الموصل وولاية بغداد وولاية البصرة. وقسمت ولاية الموصل إلى أربع ولايات هي ولاية الموصل بأغلبية عربية وأربيل والسلمانية بأغلبية كردية وكركوك بأغلبية تركمانية باستثناء بعض الأجزاء الشمالية منها.

وأظهر أكراد السلمانية وأربيل رفضاً واضحاً له، بداية كان السبب الديني، حيث إن غالبية القيادات الكردية العشائرية والقبلية، بل الشعب الكردي بصورة عامة متمسكة بالدين الإسلامي الحنيف، ولذلك وجدت الدعوة إلى الجهاد الإسلامي إلى جانب الدولة العثمانية المسلمة، وضد المحتل الغربي استجابة كبيرة. ولما وجدت القيادات العشائرية الكردية أن القوات العثمانية قد هزمت، وأن النية متجهة إلى تأسيس دولة عراقية، وتقسيم المنطقة إلى دول انتفض الأكراد مطالبين بدولتهم أسوة بالدول والشعوب الأخرى^(٢٨).

ثم كانت المحاولات الرافضة لتنامي قوة السلطة المركزية للدولة والمحاولات التي رفضت أو التي مثلت الاحتجاج الكردي على عدم منح الأكراد حقوقهم السياسية والثقافية منها خاصة.

الأمر اللافت للنظر في تلك الفترة أنه في الوقت الذي حرصت فيه القيادات العراقية على التفاهم والتقارب مع الشعب الكردي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الشعب العراقي مع الإحتفاظ بخصوصيته، كانت الإدارة البريطانية تستخدم الورقة الكردية كأداة للتأثير والضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة وإجبارها على توقيع المعاهدات والاتفاقات الطويلة الأمد، والتي تصب في مصلحة بريطانيا. من ناحية أخرى كانت تحرّض الأكراد من جهة، وعندما كانت تحصل على ما تريد كانت ترسل القوات المسلحة والقوة الملكية الجوية البريطانية لقصف المناطق الكردية ونفي قياداتها إلى خارج كردستان العراق وإلى خارج العراق^(٢٩).

وعلى الرغم من ذلك لم يستسلم الأكراد فقاموا بالانتفاضات وعلى سبيل المثال وليس الحصر . حركة سعيد البشدري ١٩٢٥، وانقلاب الضابط الكردي بكر صدقي ١٩٣٦ .

وجاءت الانتفاضة من جانب شيخ الطريقة النقشبندية الشيخ سعيد البشدري في ٢٣ شباط / فبراير ١٩٢٥، حيث أعلن أن الوقت قد حان لوضع حد للجمهورية المتعثرة وإعادة الخلافة الإسلامية دون العلمانية التي فرضتها سلطات أتاتورك.

وتكمن المفارقة في انتفاضة سعيد بيران أنها رفعت شعارات الحركة الكردية وهي تقول "اقامة كردستان مستقلة في ظل الحماية التركية وإعادة حكم السلطان". وقد اثرت هذه المسألة عند تقديمه هو وجماعته أمام المحكمة، مع أن الاتهام الأساسي بغى اقامة دولة كردستان المستقلة. وبوصول عصمت اينونو، وفرض الأحكام العرفية تمكن الجيش التركي من القضاء علي حركة الأكراد عام ١٩٢٥، واسر الشيخ سعيد بيران ومعاونيه وتقديمهم للمحاكمة وأدينوا وحكم عليهم بالإعدام، والحق بعد انتهاء حركة سعيد بيران بقي الأتراك في تركيا في هدوء ولم يشكلوا خطراً علي الدولة التركية^(٣٠).

أما الحركة الثانية جاءت بانقلاب الضابط الكردي الفريق بكر صدقي عام ١٩٣٦ ضد حكومة ياسين الهاشمي، وأنه كان علي صلة بالمخابرات البريطانية بين عامي (١٩١٠ - ١٩٢٠) عندما كان يعمل في المنطقة المتنازع عليها بين تركيا والعراق، وأصبح حكمت سليمان (تركماني) رئيساً للوزراء بعد نجاح الانقلاب. كان علي علاقة قوية بالسفير البريطاني في بغداد أرشيبالد كلارك، وكان الملك غازي علي علم بتفاصيل الانقلاب. وعلي أثر ذلك هرب كل من نوري السعيد وياسين الهاشمي إلي خارج العراق بعد أن تلقيا تهديداً بالقتل. وبدأ الانقسام يظهر في الصحف المؤيدة للانقلاب هجوماً علي دعاة الوحدة العربية ورواد القومية العربية.

وعمد بكر صدقي إلي ابعاد الضباط والعناصر القوميين وتقريب العناصر الكردية بما فيها تنصيب الضابط الكردي فؤاد عارف ليكون مرافق للملك غازي. وكانت المانيا الهتلرية تريد التخلص من الملك وبكر صدقي وتم لها ما أرادت ولقي بكر صدقي مصرعه في الموصل عام ١٩٣٧^(٣١).

الانقلاب السياسي لعام ١٩٣٦ دشّن في الحقيقة نهاية السياسة المدنية التقليدية في العراق وبداية السيطرة العسكرية منذ سنة ١٩٣٦، فإن الجيش أظهر بوضوح قوته الكامنة المحتملة أولاً، بإقامة مذبحه للمدنيين الأتوريين، تحت قيادة بكر صدقي في عام ١٩٣٢، تلاه قمع الانتفاضة الشيعية في منطقة الفرات، وكذلك الانتفاضة الأيزيدية في منطقة بارزان في الفترة ١٩٣٥ - ١٩٣٦. وهكذا وبحلول عام ١٩٣٦ شعر قادة الجيش بالثقة وبأهمية الجيش واستعدادهم لاستخدامه كسلاح سياسي.

من ذلك الوقت وإلي ١٩٤١، ومرة أخرى بعد عام ١٩٤٥، قد غدا العامل الأكثر أهمية في العراق، كان تدخل الجيش أحياناً يعود إلي الخلافات بين القادة العسكريين الكبار والطموحين من جهة والمجموعات السياسية ذات الصلة، ولكن أيضاً تعود إلي استياء الجيش مما اعتبره العديد من الضباط البحث عن الذات والجمود لدي الكثير من السياسيين المهنيين. وفق هذا المفهوم، وقع

العراق ضمن نمط أصبح بعد الاستعمار، جنوب وجنوب شرق آسيا بعد عام ١٩٤٥، الهند، ماليزيا وسريلانكا مستثناء دائما في الواقع، في كل حالة فإن الانقلاب العسكري كان نتيجة التوسع المفرط في قوات الجيش إلى أبعد من أية متطلبات دفاعية معقولة، مقترنا بعدم استقرار البنية السياسية والدستورية غير القائمة على الديمقراطية الحقيقية. في مثل هذه الظروف الاشتراط الرسمي لوجود دستور يصبح غير ذي موضوع^(٣٢).

علي أية حال، ومن المؤكد حتي عام ١٩٣٢، وفي أوجه كثيرة حتي ١٩٥٨، هذه التسوية أو الحل الوسط بصورة عامة، أرضي الاحتياجات البريطانية باستثناء ثورة نيسان / ابريل ١٩٤١. عندما فرض الجيش حكومة بقيادة رشيد عالي، واستبدل الوصي، وطلب مساعدة قوي المحور، واحتجزت أو عزلت كل البريطانيين ولمدة شهر، فإن العراق أوفي بالتزاماته في المعاهدة، كما وأنه وحتى لفترة ما بعد العام ١٩٢٢، فإن الإدارة الداخلية للعراق بصورة أو بأخري كانت تماما تحت السيطرة البريطانية كما لو كان العراق محمية بريطانية^(٣٣).

واجتمعت بريطانيا وتركيا في ١٩ أيار / مايو ١٩٢٤، في منطقة الخليج باستانبول، وعرضت تركيا ضم الموصل لها، لأن الأتراك والأكراد أخوة، وهم يريدون العيش معاً، كما أشار رئيس الوفد التركي فتحي بك أوقيار. واقترح لإغراء بريطانيا أن تشاركها في الثروة النفطية، في حال ضم السليمانية والموصل وكركوك، ولم توافق بريطانيا، ونقلت القضية الي عصبة الأمم، وأثارت انتفاضة الأتوريين (النسطوريين) في ٧ آب / أغسطس مطالبين بولاية حقاري لتكون خاصة بهم^(٣٤).

بعد قيام لجنة الحدود التابعة لعصبة الأمم بزيارة المناطق الكردية في شباط / فبراير ١٩٢٥ وقبل إصدار القرار بضم الموصل إلى العراق، وإبقائها ضمن السيادة العراقية في كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٥، أوصت اللجنة القوة المنتدبة علي العراق (بريطانيا آنذاك) في نص قرارها الصادر في الفقرتين ٣، ٤ بما يلي، بخصوص الأكراد والضمانات المطلوب من بريطانيا تقديمها إلي مجلس العصبة^(٣٥).

١- الحكومة البريطانية مدعوة باعتبارها القوة المنتدبة، أن تقدم للمجلس الإجراءات الإدارية التي سيتم اتخاذها لتحقيق الضمانات الخاصة بالإدارة المحلية للسكان الأكراد والواردة في تقرير لجنة التقصي التي تمت التوصية بها في استنتاجاتها الختامية.

٢- الحكومة البريطانية مدعوة باعتبارها القوة المنتدبة، أن تتصرف، قدر الإمكان، استناداً إلي المقترحات الأخرى للجنة التقصي بصدد الإجراءات التي يمكن أن تضمن السلامة

والحماية العادلة لكافة أفراد السكان وكذلك بما يتعلق بالإجراءات التجارية المشار إليها في التوصيات الخاصة في تقرير اللجنة.

ولا شك أن قرار العصبة بإبقاء ولاية الموصل ضمن الأراضي العراقية حتم توقيع معاهدة جديدة بين بريطانيا والعراق، إذ كانت حكومة لندن تسعى إلى إلغاء بروتوكول عام ١٩٢٣، الذي حدد عمر معاهدة ١٩٢٢ بأربع سنوات، واستغلال ورقة الموصل لتضمين المعاهدة الجديدة استمرار الانتداب البريطاني لمدة ٢٥ سنة أخرى، كضمن لضمان عودة الموصل إلا في حالة قبول العراق عضواً في عصبة الأمم قبل انقضاء هذه المدة^(٣٦).

أما فيما يتعلق بتركيا، فنجد أن البرلمان التركي صادق في ٢٣ آب / أغسطس ١٩٢٣ علي معاهدة لوزان، وفي ٦ تشرين الأول أجلي الحلفاء وجنودهم من استانبول، وفي ١٣ تشرين الأول / أكتوبر أقر البرلمان قانوناً أن تكون أنقرة عاصمة للدولة بعد ما ثار نقاش حول ما إذا كانت أنقرة ستبقى العاصمة، وفي ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر أعلنت الجمهورية وانتخب مصطفى كمال رئيساً لها لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ تركيا داخلياً وخارجياً.

أما الخلافة فقد ألغيت في ٣ آذار / مارس ١٩٢٤. وفي ٢٠ نيسان / أبريل أقر البرلمان التركي دستوراً جديداً استمر مع تعديلات متفرقة من وقت لآخر حتى ٢٧ أيار / مايو ١٩٦٠ تاريخ أول انقلاب عسكري في تاريخ الجمهورية^(٣٧). واحتفظت تركيا بكافة أراضيها^(٣٨).

وبناء علي تقرير لجنة عصبة الأمم، أن أهالي الموصل نتيجة للاستفتاء الذي أجري لهم، لا يريدون الانضمام إلى تركيا ولا إلى العراق، ولكن حتي لا ينقسموا بين أكثر من جهة، طلبوا الانضمام وفقاً لخط بروكسل الذي حددته اللجنة^(٣٩). علي أن ذلك خاضعاً لشرطين الأول يجب ان تبقي المنطقة موضوع النزاع أي ولاية الموصل تحت وصاية عصبة الأمم المباشرة لفترة يقترحون تحديدها بعشرين سنة، والثاني يجب النزول إلى الرغبات التي أعلنها الأكراد، وهي تعيين الموظفين للمناصب الإدارية والقضائية والتعليمية منهم فقط وجعل اللغة الكردية لغة رسمية في هذه الإدارات والمعاهد.

وكان يوجد في التقرير قيد احترازي وهو في حالة مالو ارتأي مجلس العصبة أنه من العدل اجراء تقسيم المنطقة المنازع عليها بين الطرفين، فأفضل خط للتقسيم هو مجري الزاب تقريبا^(٤٠). وقدم التقرير إلى مجلس العصبة في أيلول/ سبتمبر ١٩٢٥. وانكرت الحكومة التركية علي المجلس سلطته في اتخاذ قرار ملزم للطرفين المتنازعين. فأحيلت هذه النقطة أولاً إلى محكمة العدل الدولية لاعطاء رأيها الاستشاري في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر أعلنت المحكمة عن رأيها وهو

أن قراراً بالاجماع يتخذه المجلس (لا يحتسب صوتا الطرفين بالتأكيد فيما لو وجد الإجماع) انما هو قرار ملزم للطرفين يتضمن بنفسه تثبيتاً رسمياً للحدود.

ولما رفض الترك قبول رأي المحكمة ألفت لجنة ثلاثية برئاسة سويدي وبدا له أن تداعب فكرة التساوم علي خط الزاب الصغير أي التقسيم . لكن مجلس العصبة قرر أخيراً في ١٦ كانون الثاني / يناير تثبيت خط بروكسل رسمياً^(٤١). واستفادت بريطانيا من تقرير العصبة، فدخلت في مفاوضات نهائية مع تركية بمشاركة حكومة بغداد وانتهت المفاوضات في أنقرة إلي اتفاقية عرفت باسم الحدود التركية العراقية وحُسن الجوار بتاريخ ٥ حزيران / يونيو ١٩٢٦، وتألّفت الاتفاقية من ثلاثة أقسام و ١٨ مادة مع ملحق يحدد بالتفصيل خط الحدود بين البلدين.

ووقع الاتفاقية وزير خارجية تركيا توفيق رشدي بك وسفير بريطانيا بتركيا السير دونالد شارل ليندري وعن الجانب العراقي نوري سعيد باشا^(٤٢).

وتناول القسم الأول حول الحدود بين تركيا والعراق وعرفت بخط بروكسل مع تعديل بسيط فيها .

والقسم الثاني عن حسن الجوار، وفيه ضرورة تعاون البلدين لمنع قيام أعمال دعاية أو تهديد من كل جانب ضد الطرف الآخر في المنطقة الحدودية، والتي تم تحديد حجمها ب ٧٥ كيلومتراً داخل أراضي كل بلد مع تشكيل لجنة دائمة لتنفيذ هذا القسم.

أما القسم الثالث، فحول أحكام عامة وأهمها منح تركيا ١٠٪ من عائدات نفط العراق علي مدي خمسة وعشرين سنة مقابل اعترافها بتبعية الموصل للعراق.

ومسألة الموصل التي ينظر إليها الاكراد أنها جزء من كردستان الجنوبية قد بيعت بين بريطانيا وغريماتها تركيا^(٤٣).

واعتبرت الاتفاقية نصراً للعراق لأنه احتفظ بالموصل بمعزل عن مسألة إعطاء تركيا ١٠٪ من عائدات النفط. وقد نصت المادة ١٧ علي أن المعاهدة قابلة للمراجعة كل عشر سنوات علي أن يخبر الطرف الآخر بذلك قبل سنتين من انتهاء العشر سنوات.

وعلي هذا الأساس نظر في المعاهدة في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٣٦، وفي ٢٩ آذار / مارس ١٩٤٦، وقعت معاهدة بديلة باسم " معاهدة الصداقة وحُسن الجوار " وفيها تأكيد علي التعاون بين الطرفين لمواجهة أي تهديدات يمكن أن تتم بواسطة عصابات مسلحة أو اشخاص ضد البلد الآخر واتخاذ ما يلزم من تدابير رادعة^(٤٤).

هكذا اقتصرت الدراسة الضوء على تطور قضية أكراد العراق وتطورها التاريخي، ونظراً لوجود النفوذ في الموصل أدى ذلك إلى التنافس الاستعماري في تلك المنطقة وظهر ذلك واضحاً بين بريطانيا وألمانيا ثم بين بريطانيا وفرنسا بعد ذلك بموجب اتفاقية سايكس / بيكو ولكن أبعدت بريطانيا فرنسا لتحقيق مطامعها الاستعمارية وخاصة أن بريطانيا استغلت هدنة مودروس ١٩١٨ وخرقتها واحتلت الموصل لتحقيق مطامعها وتم لها ما أرادت وأدى ذلك إلى احتكاكها بتركيا باعتبارها أنها صاحبة النفوذ على الموصل. هذا من جهة، ومن جهة أخرى اصطدامها بالحركة القومية الكردية، وعليها أن تواجه ذلك.

وبالنسبة لتركيا دخلت بريطانيا معها في مفاوضات لإعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق، ثم عقد عدة لقاءات في استانبول عام ١٩٢٤ لتسوية المسألة ولكن انتهى الأمر بالفشل حيث أيدت اللجنة المشكلة من عصبة الأمم والتي كان من ضمن أعضائها رئيس وزراء المجر السابق، غراف بتليكي والدبلوماسي السويدي ي . أف. فيروسين ومن العسكريين أ. باوليس البلجيكي وأوصت اللجنة ببقاء الموصل تحت الانتداب البريطاني للعراق لمدة خمسة وعشرين عاماً.

أما بالنسبة لقضية الأكراد فإنه بالرغم من تظاهر بريطانيا لتأييدها لقضية الأكراد واستقلالهم، وقيامها بتعيين بعض أبناءها كحكام إلا أن هذا لم يؤدي إلى نتيجة، وقيام الأكراد بثوراتهم قبل ثورة الشيخ سعيد البشدري والانقلاب العسكري الذي قام به الفريق بكر صدقي والذي انتهى بالفشل. وهكذا لم تحل معاهدة سيفر ومعاهدة لوزان القضية الكردية. حتى أن اتفاقية ١٩٢٦، حددت الحدود بين العراق وتركيا وفقاً لخطة بروكس.

(١) سلام ناو خوش، احتلال وتقسيم كوردستان، منتدي إقرأ الثقافى، مكتب التفسير / أبريل، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢، ص ١٢١ - ص ١٢٣ .

(٢) سلام ناو خوش، المرجع السابق، ص ١٢٢، ١٢٣. (*)

(*) اتفاق سايكس / بيكو

كانت المطامع الفرنسية في كردستان هي احدي العوامل التي تسببت في تردد الحكومة البريطانية في تكوين دولة كردية.

ووفق اتفاقية سايكس / بيكو عام ١٩١٦ المسماة Sykes Pico Agreement فإن معظم ولاية الموصل تكون ضمن النفوذ الفرنسي، بشرط أن تكون مصالح بريطانيا البترولية في المنطقة مؤمنة ومعظم أجزاء كردستان الشمالية ستكون داخل دائرة النفوذ الروسي. غير أنه في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٨ تبين أن اتفاقية ١٩١٦ تحتاج إلى إعادة النظر لأن الوضع السياسي قد تغير بصورة جذرية وقدم المطلب البريطاني الجديد المتعلق بولاية الموصل للفرنسيين.

وفي الحقيقة منذ سيطرة البريطانيين علي الموصل منعوا المسؤولين الفرنسيين من توزيع المعونات المالية علي المسؤولين المحليين والوجهاء وقد عبر معظم السكان من الكرد لمستر نويل بأن الموقف التقليدي لفرنسا كحامية للمجموعة المسيحية غير مؤهلة في نظر الكرد لمهمة خلق ورعاية الاتحاد الفدرالي الكردي. إضافة إلى ذلك تمكن المسؤولون البريطانيون في العراق من الفوز بولاء زعماء المجموعة المسيحية المؤيدة تقليدياً لفرنسا في المنطقة أثناء الحرب. كما أن الجاليات اليهودية أعطت ولاءها للمسؤولين البريطانيين، إذ أدرك الانجليز خطاهم بوضع ولاية الموصل تحت النفوذ الفرنسي لأنه سبق وإن حصلت شركة النفط التركية - الإنجليزية علي امتيازات للتنقيب عن النفط لأنه كان يعني ذلك وضع المصالح الاقتصادية الحيوية لبريطانيا تحت السيطرة السياسية الفرنسية، وهذا سوف يخلق وضعاً ملتبساً للغاية.

وفي كانون الأول / يناير عام ١٩١٨ من أجل تصحيح الأوضاع قام لويد جورج Lloyd George بإقناع كليمينصو Clemenceau رئيس الوزراء الفرنسي الذي كان في زيارة إلى لندن بإعطاء موافقته علي ضم الموصل إلى المنطقة الخاضعة للسيطرة البريطانية في مقابل بعض التنازلات من قبل بريطانيا علي الحدود - الفرنسية - الألمانية وفي سوريا.

(انظر عثمان علي، دراسات في الحركة الكوردية المعاصرة ١٨٣٣ - ١٩٤٦ دراسة تاريخية وثائقية، تقديم محمد هماموني، مكتبة جزيير - دهوك - كوردستان - العراق، أبريل ٢٠٠٣، ص ٢٤٣، ٢٤٤).

(٣) سعيد بشير اسكندر، من التخطيط إلى التجربة، سياسة بريطانيا العظمى تجاه مستقبل كردستان ١٩١٥ - ١٩٢٣، مكتبة جزيير للنشر والتوزيع، كوردستان دهوك، السليمانية ٢٠٠٧، ص ٣٤٢. (**)

(٤) سعيد بشير اسكندر، المرجع السابق، ص ٣٤٤.

هدنة مودروس (٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٨)، وضع تماماً أن الحكومة البريطانية لم تكن لديها سياسة محددة تحديداً واضحاً فيما يختص بالعراق عامة، وكردستان بوجه خاص.

فقد اجتمعت اللجنة الفرعية لمجلس الوزراء البريطاني في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٨، للنظر في الوضع السياسي في العراق. وقد أعطت اللجنة صلاحيات لآرنولد ولسون ليضع أمام شعب العراق ثلاث استفسارات للتعرف علي وجهة نظرهم السياسية وهي :-

أ- هل يحبذون قيام دولة عربية تحت إشراف بريطانيا تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل إلي الخليج العربي.

ب- في هذه الحالة هل يرون أن يوضع حاكم عربي علي رأس هذه الدولة ؟

ج- وفي هذه الحالة من يفضلون أن يكون هذا الرأس ؟ وقد طرحت هذه الأسئلة في كردستان "ولاية الموصل" وسرعان ما بدأ ولسون في تنفيذ استفتاء "زعماء كردستان" وقادتها المؤيدين للسياسة البريطانية. فقد أعطي تعليماته لضباطه السياسيين بالبدا في هذا الاستفتاء في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر أيضاً في سنة ١٩١٨، اطلع ولسون هؤلاء الضباط علي المراسلات التي دارت بينه وبين الحكومة فيما يختص بهذا الاستفتاء، وكانت تعليماته لهم أن يتأكدوا عما اذا كان السكان في مناطقهم يرغبون في أن يشكلوا جزءاً من دولة العراق يمتد من الرقة علي الفرات وجزيرة ابن عمر علي دجلة حتي البصرة ومنايع الزاب الأعلي والزاب الأسفل في ولاية الموصل ودير الزور، فقد كانت نتيجة الاستفتاء كما يريد ولسون . فقط كان نتيجته أن الناس في كردستان يحبذون دولة واحدة للعراق، وأن الأمير عربياً بإرشاد بريطاني . (انظر، حامد محمود عيسي القضية الكردية في العراق، من الغزو البريطاني إلي الغزو الأمريكي، ١٩١٤ - ٢٠٠٤، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٤، ص ٤٦، ٤٧).

(٥) سلام ناو خوش، المرجع السابق، ص ١٢٣، ١٢٤.

(٦) سلام ناو خوش، المرجع السابق، ص ١٢٤، ١٢٥.

(٧) سلام ناو خوش، المرجع السابق، ص ١٢٦ - ١٢٩.

(٨) وليد حمدي، الكرد والكردستان في الوثائق البريطانية، دراسة تاريخية وثائقية، مطابع سجل العرب، القاهرة (ب. ف) ص ٥٧

(٩) سعد بشير اسكندر، المرجع السابق، ص ٣٥٣.

(١٠) علي تتر توفيق، الحياة السياسية في كوردستان، ١٩٠٨ - ١٩٢٧، ترجمة تحسين ابراهيم الدوسكي، مراجعة عبد الفتاح علي البوتاني، مطبعة خاني، دهوك، ٢٠٠٧، ص ١٤٧.

(١١) علي تتر توفيق، الحياة السياسية في كوردستان، ١٩٠٨ - ١٩٢٧، ص ١٤٨.

(١٢) علي تتر توفيق، المرجع السابق، ص ١٤٨، ١٤٩.

(١٣) علي تتر توفيق، المرجع السابق، ص ١٥٠.

(١٤) علي تتر توفيق، المرجع السابق، ص ١٥١.

(١٥) علي تتر توفيق، المرجع السابق، ص ١٥٢.

(١٦) علي تتر توفيق، المرجع السابق، ص ٥٢.

(١٧) وليد حمدي، المرجع السابق، ص ٥٧، ٥٨. (♦♦♦).

(***) اتفاقية سيفر ١٩٢٠

وقعت اتفاقية سيفر في ١٠ آب / أغسطس ١٩٢٠، بين الحلفاء المنتصرين والإمبراطورية العثمانية متمثلة بالسلطان العثماني محمد السادس (١٩٢٢ - ١٩٢٦)، بموجب المادة الثالثة، الفقرات ٦٢، ٦٣، ٦٤ كان يتوجب اجراء استفتاء في كوردستان والتي شملت كرلوك والموصل أي ولاية الموصل التي كانت تشمل إجمالي كوردستان الجنوبية آنذاك شريف باشا الذي حضر مؤتمر باريس للسلام كان ممثلاً عن الكورد من خلال "جمعية تعالي كوردستان". علي اية حال، كانت اتفاقية فرسانس قد سبقت هذه الاتفاقية، وبموجبها تم الغاء الامتيازات الألمانية، وفي نفس الوقت قامت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وبصورة سرية بالتوقيع علي اتفاقية ثلاثية أكدت حقوق بريطانيا النفطية والتجارية وحولت ملكية كل الشركات والامتيازات الألمانية في الامبراطورية العثمانية إلي الشركة الثلاثية آخذاً بنظر الاعتبار هذه الحقائق سيكون من الأسهل فهم الموقف البريطاني تجاه الدولة الكردية واتفاقية سيفر، خاصة وان النفط الوحيد الموجود علي ميسوبوتاميا آنذاك في كركوله، فبريطانيا كانت قد حصلت علي الانتداب علي ميسوبوتاميا لكن اتفاقية سيفر الداعية إلي تشكيل دولة كردية كانت نافذة المفعول وموقف السلطان كان ضعيفاً مقابل حركة الاستقلال التركية التي كان يقودها مصطفى أتاتورك ضد السلطان والحلفاء وبمساعدة الاتحاد السوفيتي البلشفي، وقد حاولت بريطانيا المستحيل من أجل الحاق كردستان الجنوبية بالدولة العراقية الجديدة بين الأعوام ١٩٢٦ - ١٩٢٨، ولأجل فهم رد الفعل الكردي تجاه إلغاء معاهدة سيفر وأخير الحاق كردستان بالعراق يتوجب العودة إلي تاريخ الثورات الكردية منذ العشرينيات من القرن الماضي.

ولم يتم قبولها من قبل الأتراك تحت مصطفى كمال وكوكس، لم يعتقد بأنهم سوف يفعلون ذلك أبداً ولم يعتقد كذلك بأن الكرد ضمن المناطق العراقية المحتلة من قبل بريطانيا، التي كان لازال مطلوباً تثبيت حدودها الشمالية، كانوا قادرين علي تشكيل دولة مستقلة لذا ترك الأمر وتقرر أن تكون المنطقة الكردية بشمال شرق العراق - وقتها - منطقة شبه حكم ذاتي وغير مدارة مباشرة من قبل بغداد.

(١٨) مذكرات والاس ليون في العراق ١٩١٨ - ١٩٤٤، الكورد والعرب والبريطانيون، ترجمة عماد جميل مزوري، مراجعة وتقديم . فيلد هاوس، مكتبة البدرخانيين - دهوك، ٢٠١٠، ص ٤٨ حاشية ١.

(١٩) المرجع السابق، ص ٤٩.

(٢٠) إسلام ناوخوش، المرجع السابق، ص ١٢٦ - ١٢٩.

(٢١) محمد نور الدين، هكذا رسمت حدود تركيا بعد الحرب العالمية الأولى، شؤون الشرق الأوسط، لبنان ٢٠١٧، ص ٨٣.

- (٢٢) محمود رزوق أحمد، الحركة الكردية في العراق، دور البازانيين في طريق الحكم الذاتي، ١٩١٨ – ١٩٦٨، ط ٢، عمان، المعترف للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ٩٤ .
- (٢٣) محمود رزوق أحمد، المرجع السابق، ص ٩٧، ٩٨ .
- (٢٤) محمد نور الدين، المرجع السابق، ص ٨٣ .
- (٢٥) محمد نور الدين، المرجع السابق، ص ٨٣ .
- (٢٦) سي . جي . ادموند، كرد، وترك وعرب، سياسة ورحلات وبحوث عن الشمال الشرقي من العراق ١٩١٩ – ١٩٢٥، ترجمة جرجيس فتح الله، ١٩٧١، ص ٣٤٨ . حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي القاهرة ٢٠٠١، ص ١٧٧، ١٧٨ .
- (٢٧) محمود رزوق أحمد، المرجع السابق، ص ٩٤ .
- (٢٨) عثمان علي، المرجع السابق، ص ٤٢٥ .
- (٢٩) عثمان علي، المرجع السابق، ص ٤٢٥، ٤٢٦ .
- (٣٠) سعد ناجي جواد، القضية الكردية، أعمال ندوة مستقبل العراق، برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٥٩ .
- (٣١) سعد ناجي عواد، المرجع السابق، ص ٢٦٠ .
- (٣٢) محمود رزوق أحمد، المرجع السابق، ص ١٠٣ .
- (٣٣) محمود رزوق أحمد، المرجع السابق، ص ١١١، ١١٢ .
- (٣٤) مذكرات ولاس ليون في العراق ١٩١٨ – ١٩٤٤، ترجمة عماد جميل مزوري، مراجعة وتقديم فيلد هاوس، مكتبة البدرخانين دھوك ٢٠١٠، ص ٦٣ .
- (٣٥) مذكرات ولاس ليون، المرجع السابق، ص ٦٥ .
- (٣٦) محمد نور الدين، المرجع السابق، ص ٨٦ .
- (٣٧) وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، دراسة تاريخية وثائقية، ص ١٨٥ .
- (٣٨) وليد حمدي، المرجع السابق، ص ١٨٥، ١٨٦ .
- (٣٩) محمد نور الدين، هكذا رسمت حدود تركيا بعد الحرب العالمية الأولى، ص ٨٥ .
- (٤٠) محمود رزوق أحمد، المرجع السابق، ص ٨٧ .
- (٤١) محمد نور الدين، المرجع السابق، ص ٨٦، ٨٧ .
- (٤٢) سي . جي . ادموند، كرد وترك وعرب، ص ٣٨٣ .
- (٤٣) سي . جي . ادموند، المرجع السابق، ص ٣٨٤ .
- (٤٤) محمد نور الدين، المرجع السابق، ص ٨٦ .
- (٤٥) محمود رزوق أحمد، المرجع السابق، ص ١٠١، ١٠٢ .
- (٤٦) محمد نور الدين، المرجع السابق، ص ٨٧ .

قائمة المصادر والمراجع:

- حامد محمود عيسي
القضية الكردية في العراق من الغزو البريطاني إلى الغزو الأمريكي ١٩١٤ - ٢٠٠٤، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤.
- حامد محمود عيسي
القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي القاهرة ٢٠٠١ .
- سعد بشير اسكندر
من التخطيط إلى التجربة، سياسة بريطانيا العظمى تجاه مستقبل كردستان ١٩١٥ - ١٩٢٣ .
مكتبة جزيري للنشر والتوزيع كوردستان دهوك، السليمانية ٢٠٠٧ .
- سعد ناجي جواد
القضية الكردية، أعمال ندوة مستقبل العراق، برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٥.
- سلام ناوخوشي
إحتلال وتقسيم كوردستان، منتدى اقرأ الثقافي، مكتب التفسير / أربيل، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢.
- سي . جي، آدموندز
كرد وترك وعرب، سياسة ورحلات وبحوث عن الشمال الشرقي من العراق ١٩١٩ - ١٩٢٥، ترجمة جرجيس فتح الله ١٩٧١.
- عثمان علي
دراسات في الحركة الكوردية المعاصرة، ١٨٣٣ - ١٩٤٦، دراسة تاريخية وثائقية، تقديم محمد هماوندي، مكتبة جزير دهوك، كوردستان العراق، أربيل، ٢٠٠٣.
- علي تتر توفيق
الحياة السياسية في كوردستان، ١٩٠٨ - ١٩٢٧، ترجمة تحسين ابراهيم الدوسكي، مراجعة عبد الفتاح علي البوتاني، مطبعة خاني، دهوك، ٢٠٠٧.
- محمد نور الدين
هكذا رسمت حدود تركيا بعد الحرب العالمية الأولى، شؤون الشرق الأوسط، لبنان ٢٠١٧ .
- محمود رزوق أحمد
الحركة الكردية في العراق، دور البازانيين في طريق الحكم الذاتي، ١٩١٨ - ١٩٦٨، ط ٢، عمان، المعنز للنشر والتوزيع ٢٠١٤ .
- مذكرات والاس ليون في العراق ١٩١٨ - ١٩٤٤
الكورد والعرب والبريطانيون، ترجمة عماد جميل مزوري، مراجعة وتقديم فيلد هاوس، مكتبة البدرخانيين دهوك ٢٠١٠.

- م. س. لازاریف J. K. K.

النضال والاحقاق، المسألة الكردية في سنوات ١٩٢٣ - ١٩٤٥، ترجمة صادق الجلال. بنكهی ژین ٢٠٠٦.

- وليد حمدي

الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، دراسة تاريخية وثائقية، مطابع سجل العرب القاهرة، (ب.ف).

هه لویستی بریتانیا ژ کوردین ئیراقی لدویف ریکهفتنما لوزان ١٩٢٣ و ئیمزاکرنا پهیمانا سنورین ئیراقی - تورکی ١٩٢٦

پوخته:

پشتی جهنگی جیهانیی ئیکى بداوى هاتى کونگرى لوزان هاته بهستن ١٩٢٣ ب
ئامادهبونا نوینهري توركيا وبريتانيا وفرهנסا وهندهك وهلاتين دن ژبو گهنگهشهكرنا كهلهك
كيشين هلاويستى دجهنگى دا. وسنورين توركى ئيك ژ بابتهان بو ين كرنك بو
گهنگهشهكرنى. ونوينهري توركيا زانبارى ههبون كو دقيت سنور دگهل سوريا بينه
راستهكرن. ونابت دهستبهردارى موسلى بن ونابت دهولهتهكا ئهرمهنى بيته دامهزراندن ونابت
كورد دهستههلاتهكا ئوتونومى ومريگرن وبريتانيا گريداى بو ب بابتهتى موسل هه.

پهيمانا لوزان هاته ئيمزاکرن ل ٢٤ يوليو ١٩٢٣ وچارهسهرى بو گهلهك ئاريشهيان
ديتن. لى كيشا موسلى ما ههلاويستى بو هندهك دانوستاندني تاييهت دناف بهرا توركيا
وبريتانيان دا. وژبههر هندی كيشا موسل هاته ههگوهاستن به ناف ريکخراوا کوما گهلان. وپشتى
هنگى ريکخراوى ديارکر کو خهلى موسل نهقين بن بهشهك ژ تورکيا. پاشان ريککهفتنهك هاته
ئيمزاکرن دناف بهرا تورکيا وئيراقى دا ل ئهنگههه ل ٥ حوزمهيرانا سالا ١٩٢٦ بناقى پهيمانا
سنوران.

ليزقرين ل قى ريککهفتنى دوو جارن هاتيه کرن. پاشان ريککهفتنهك دن بناقى ريککهفتنا
(ههقاليني ودرأوسى) هاته ئيمزاکرن پشتى سالا ١٩٤٦. وتيدا دوپاتى هاته کرن لسه هاريكاريى
دناف بهرا ههردوو وهلاتان دا.

ئهفف ههكولينه دى هه لویستى بریتانی ژ ريککهفتنماین سنورى ئیراقى - تورکی
ومرگرت پشتی ريککهفتنا لوزان وکارتیکرنا وان ريککهفتنان لسه کاودانين کوردان وکاودانى

ئاسایشا کوردستانا ئیراقی، ههروهسا ههلووستی بریتانیا ژ کیشا کوردین ئیراقی لدویف بهیمانا
لوزان وئیمزاکرنا بهیمانا سنوری یا سالا ١٩٢٦.
بهیشین سهرمکی: بریتانیا، ئیراق، سنور، تورکیا، کورد.

Britain's position on the Iraqi Kurds issue in accordance with the 1923 Lusan Agreement and the signing of the 1926 Iraqi-Turkish border agreement .and its annexes

Abstract:

Following the First World War, Lausanne held its first session on November 22, 1922, in the presence of representatives from Turkey, England, France and other countries, to discuss many outstanding issues of war. The Turkish border was one of the important topics on the table. The Turkish delegation at the conference had instructions to amend the borders with Syria and not to abandon Mosul, and to prevent the establishment of an Armenian state and any self-rule for the Kurds. Britain has been largely involved in Mosul.

The Treaty of Lausanne was signed on 24 July 1923, and included solutions to most of the issues raised, but the issue of Mosul remained pending for subsequent bilateral negotiations between Turkey and Britain. Therefore, the issue of Mosul moved to debate in the League of Nations. The League formed a polling commission that ended its work in July 1925. The committee found that the people of Mosul do not want to join either Turkey or Iraq, but so that they are not divided between more than one front, they asked to join Iraq. The negotiations were concluded in Ankara with the participation of the Baghdad government. The negotiations in Ankara concluded an agreement known as the Turkish-Iraqi Border Agreement and Good Neighborliness on June 5, 1926. Article 17 of the agreement stipulates that it is subject to review every ten years. Years, and to inform the other party two years before the end of ten years.

The treaty was considered twice, the first on December 8, 1936, and the second on 29 March 1946, and an alternative treaty was signed on behalf of the Treaty of Friendship and Good Neighborliness, in which cooperation between the two parties was emphasized to confront threats by armed gangs or persons. The other country, and take all necessary deterrent measures.

These agreements witnessed excesses on the part of the Turkish side against the Iraqi side under the pretext of chasing armed gangs inside Iraq in the 1980s and 1990s. The Turkish side also claimed in 2016 that it has the right to enter Iraq to strike whatever threatens its security in accordance with the same agreement.

The study will follow the British position of the Iraqi / Turkish border agreements following the Treaty of Lausanne, and the impact of those agreements on the conditions of the Kurds and the security situation in Iraqi Kurdistan.

Keywords: *British, Iraq, Turkish, border, Kurds.*